19

شركة ستاندرد أويل نشأتها وتطورها (1870 – 1899)

Standard Oil Company Origins and Development (1870-1899)

احمد هادي يوسف

Ahmed Hadi Youssef

أ . د . سمر رحيم نعيمه

Professor Dr. Samar Rahim Naimah

الجامعة المستنصرية / كلية الآداب/ قسم التاريخ

Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of History

المقدمة

تناول موضوع البحث دراسة شاملة حول: نشأة وتطور شركة ستاندرد أويل للمدة (1870 – 1899)، وهو موضوع مهم في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية نظراً لما أثرته الشركة بشكل واضح على صناعة النفط منذ بداياتها عام 1863 برئاسة جون روكفلر وسيطرتها على جوانب صناعة النفط في البلاد ، وعلى الرغم من ان الصناعة حديثة في البلاد التي بدأت مع حفر أول بئر نفطي في منطقة اويل كريك بولاية بنسلفانيا في السابع والعشرين من آب 1859 وتطورت بمدة قصيرة وبسطت سيطرتها على الولايات جميعها ومدت نفوذها الى بعض دول القارة الامريكية ، وشمل توسعها دول القارة الاوروبية وبعض دول اسيا وأفريقيا . ولعل الدافع من اختيار هكذا دراسة يكمن في قلة الدراسات العربية التي تصدت له، وعدم تكاملها في عديد من جوانب الموضوع.

استطاعت شركة ستنادرد اويل خلال مدة قصيرة من تحقيق التكامل الرأسي والافقي لبرنامج عملها التوسعي ، وسيطرت على جوانب الصناعة جميعها بدءاً من إنتاج النفط وتكريره وتسويقه ، وأيضاً من خلال سيطرتها على أنابيب نقل النفط ، واتفاقاتها السرية والعلنية مع شركات سكك الحديد من اجل نقل منتجاتها في أنحاء الولايات المتحدة الامريكية كافة ، وأستعمالها للوسائل كافة لتعزيز مكانتها الريادية في البلاد ، وتمكنت من تسويق النفط الخام والمكرر لأغلب دول العالم .

بدأت صناعة البترول تنمو في ولاية بنسلفانيا ، لان العلماء اكتشفوا تكرير البترول بسهولة وبتكلفة قليلة ، لتحويله الى كيروسين للمصابيح بعد ان كانت الاضاءة في الولايات المتحدة الامريكية عن طريق الشموع ومصابيح زيت الحوت ، وكانت الشموع خطيرة ومكلفة ، وذات رائحة كريهة ودخان كثيف ، اما الكيروسين فانه يحترق ببطء ونظيف وغير مكلف ، مما ساعد على جعله المادة الرئيسية في الاضاءة في الوقت ذاته تبين ان مصادر البترول أكبر بكثير مما كانت عليه قبل اكتشاف بئر دريك عام 1859 ، حفزت هذه الاكتشافات المضاربين بالبترول على ضرورة بناء المصافي ، لان تكاليف التكرير كانت منخفضة ، واصبحت بيتسبيرغ مدينة التكرير التي تبعد ستين ميلاً عن (اويل كريك) منطقة البترول ، ولديها كل العناصر اللازمة لتطوير صناعة التكرير والسيطرة عليها (Peterson, 2013, p. 53).

كان الفارق بين اسعار البترول الخام والبترول المكرر مغريا في بيتسبيرغ ، اذ كان البترول الخام يباع عام 1862 ، بسعر يتراوح ما بين (31 – 32) سنتا للبرميل ، والبترول المكرر بسعر يتراوح ما بين (80 – 85) سنتا للغالون معفاة من الضرائب ، ولم تختلف الاسعار في كليفلاند فيما يخص البترول الخام او المكرر ، دخلت مدينة كليفلاند المنافسة في تكرير البترول (Allan Nevlins, 1953, p. 21) ، بعد ان تم تشغيل اول قطار على خط (اتلانتيك اند كريت ويسترن The Atlantic & Great Western) في الثالث من تشرين الاول 1863 (ORTH,

1910, p. 737)، ، وأمتد هذا الخط غرباً من مدينة ميدفيل وكوري بولاية بنسلفانيا ، واعطى مدينة كليفلاند اتصالا مباشراً بمدينة نيويورك عن طريق الاتصال بخط ايري للسكك الحديدية (NEWTON, 1879 , p. 386) .

نشأت العديد من المصافي على طول خط اتلانتيك اند كرين ويسترن ، بعد ان تم اكتشاف المنتجات الثانوية من البترول الخام مثل مواد التشحيم والاصباغ ، ووقود النفتا والبنزول (Boorstin, 1973, p. 50) ، نمت صناعة البترول بصوة كبيرة بناءاً على الاكتشافات النفطية الكبيرة ، وشجعت الكثير من الشباب الطموحين للدخول في هذا المجال (COMMISSION, p. 136) ، اذ قام (صموئيل اندروز (Samuel Andrews و (موريس ب. كلارك Maurice B.Clark) و (جون دافيسون روكفلر John D. Rockefeller) ، في عام 1863 بتأسيس شركة لتكرير البترول الخام تحت اسم شركة أندروز كلارك وشركاه (magazine, Andrews Clark & Company)1902 , p. 77.

قامت الشركة ببناء مصفاة قرب مصب نهر كينجسبري ران عام 1863، على بعد ميل واحد من المكان الذي تصب فيه بحيرة إيري في كليفلاند – أوهايو، وعرفت باسم مصفاة كلارك وروكفلر وأندروز للبترول الخام او مصفاة إكسلسيور Excelsior Refinery ، وقاموا بتصنيع الكيروسين ، واصبح اكبر مصفاة في كليفلاند عام 1864 ، اذ انتج (505) برميل من الكيروسين يومياً (John K. Winkler, 2007, p. 63) .

تم اختيار موقع مصفاة الشركة بين خطوط السكك الحديدية الجديدة الأطلسية والغربية التي كانت تتجه مباشرة إلى مناطق البترول، وإلى نهر كايوجا الذي أتاح الوصول إلى بحيرة إيري وقناة إيري للنقل الرخيص إلى نيويورك في المنطقة الخالية من الجليد، والميزة الاستراتيجية في وجود أكبر عدد ممكن من الطرق لنقل النفط الخام وزيت الكيروسين المكرر قدر الإمكان، مما يتيح المساومة للحصول على أسعار نقل اقل، وإجراء عمليات التسليم بطريقة افضل (Covey, 1989, p. 49.p.) .

كان أندروز مسؤولاً عن العمليات الفنية، يساعده في ذلك ريتشارد كلارك، وكانت عملية التكرير آنذاك رخيصة وبسيطة ، وأعطت خمسة براميل من البترول الخام حوالي ثلاثة براميل من الإضاءة . وجدير بالذكر ، أن أندروز كان قادرًا على استخلاص كيروسين أكثر وأفضل من منافسيه ، وتولى روكفلر وموريس كلارك مسؤولية شؤون الأعمال، بينما عمل جيمس كلارك كمشتري في حقول البترول (Allan Nevlins, 1953, p. 26).

كانت جميع المصافي الموجودة تفتقر الى تقنيات الخبراء ، ناهيك عن اسرافها في اسلوب التكرير وعدم تأكدها من النتيجة مقارنة بشركة أندروز كلارك وشركاه التي اهتمت بأدق التفاصيل لإنجاح العمل ، اذ عالجت مشكلة صعود اسعار البراميل بعد ان فرضت شركة كوبرز Coopers

Company ، والتي كانت متخصصة بصناعة البراميل ، بان يكون سعر البرميل (2،50) دولار للبرميل من النوعية الثانية عام 1864 ، وقامت شركة اندروز وكلارك بالعام نفسه ، ببناء ورشة التصنيع الخاصة بها ، وتركيب الآلات الجديدة حاصلة على براءة اختراع ، واصبحوا يصنعون براميل ممتازة من خشب البلوط الابيض ، ملصقة جيداً ومطلية باللون الازرق ، مقابل تكلفة (96) سنت للبرميل الواحد (Covey, 1989 , p.50) .

استمرت الشركة بتطوير وضعها ، فأجرت تجارب مستمرة لتحسين اسأليب التكرير واستخدام المنتجات الثانوية ، لان المنافسة اصبحت شرسة بين اصحاب المصافي وارتفعت الارباح العائدة من تكرير البترول ، حتى فرض الكونغرس عام 1865 ضريبة قدرها (20) سنت على البترول المكرر (Record, 1924 , pp. 3129-4228) ، اكتسبت الشركة مكانا اكبر بين مصافي التكرير في كليفلاند ، وبحلول انتهاء الحرب الاهلية ، كانت مدينة كليفلاند تتفوق على ايري ومدن مناطق البترول كمركز للتكرير واصبحت في المرتبة الثانية بعد بيتسبيرغ ، والتي كانت على الرغم من كونها أقرب إلى مصدر الإمداد، تعتمد على خط سكة حديد واحد ، بينما كان لدى كليفلاند خطين للسكك الحديدية، وفي الصيف طريق قناة إيري إلى نيويورك أيضًا (Churella, p. 361) .

وبينما كانت امور الشركة الاقتصادية تزدهر ، اختلف الشركاء موريس كلارك وجون روكفلر فيما بينهم حول طلب روكفلر الكثير من القروض من اجل توسيع نطاق اعمال الشركة ، وهدد كلارك بحل الشركة ، لكن روكفلر الذي حظى بدعم اندروز ، والذي رغب بنمو هذه الشركة ، واعتقد ان تكرير البترول سيصبح واحدا من اعظم الصناعات في البلاد ، خاصة انه أمن أن مصنعهم يجب ان يصبح الاول في المدينة (Matsen، 2011، صفحة 54) .

توصل روكفلر الى قرار تضمن شراء حصة عائلة كلارك ، وادارة المصفاة بما يناسبه ، وفي الثاني من شباط 1865 عقد الشركاء الثلاثة اجتماعاً رسمياً ، واحضرت عائلة كلارك محامياً ، واتفقوا على ضرورة بيع الشركة لمن يدفع سعر اعلى ، واقترح احدهم اجراء مزاد علني فيما بينهم ، وقام جون روكفلر بالمزايدة ضد موريس كلارك وكان روكفلر ممثلاً عن نفسه وعن اندروز ، بدأ كلارك المزاد بـ(500) دولار ، وانتهى الامر برفع السعر الى (72،500) الف دولار من قبل روكفلر ، واصبحت الشركة ملكا لجون روكفلر (Wyn Derbyshire، 2008 ، الصفحات 127-128) .

كان روكفلر عازما على التوسع السريع بعد ان تولى ادارة المصفاة ، وبما انه لم يفعل شيئاً دون تخطيط مسبق ودقيق ، احتفظ باسم المصفاة اعمال نفط أكسسليسيور Excelsior Refinery ، والموظفين والمعدات القديمة ، قام بعدها وتحديداً عام 1865 بإحضار شقيقه وليام روكفلر William Rockefeller ، وقام (Wyn Derbyshire، 2008 ، الصفحات 127-128)

الاثنان عام 1866 بتنظيم شركة اخرى وهي شركة ويليام روكفلر وشركاه لبناء مصفاة ثانية، وهي اعمال ستنادرد Standard Works، في مدينة كينجسبري ران Kingsbury Run في مدينة كليفلاند ولاية اوهايو (Congressional Record PROCEEDINGS AND DEBATES OF THE FIRST SESSION 92 CONGRESS VOL.117 PART17, 1971, p. 22639) ، وقبل نهاية عام 1866، تم تأسيس شركة أخرى، هي شركة روكفلر وشركاه، في نيويورك لإدارة مبيعات تصدير البترول ولم يكن لها رئيس، وتألفت من اثنين من أفراد عائلة روكفلر وأندروز، وفي العام نفسه افتتحت مكتب متواضع في شارع بيرل (Newton Copp، Andrew Zanella1993, , p. 158)Pearl Street.

توجه روكفلر لشرق الولايات المتحدة الامريكية لتطوير ساحل المحيط الأطلسي وكان ذلك بمثابة ضربة جريئة لتجارة التصدير ، و كانت الرغبة مد نشاط الشركة بشكل اكبر لمناطق اوسع ، ولكنها تحتاج الى الاموال الكافية لتطوير المشاريع ، وامكانية استغلال احواض نفطية جديدة ، وايجاد استخدامات جديدة لمنتجاتها ، وكلما زاد حجم شركة التكرير ستكون قادرة على الصمود امام هبوط الاسعار بشكل مفاجئ الذي من الممكن ان يقضي على الشركات الصغيرة (Chernow , 1998).

وجد روكفلر الشريك المناسب الذي يملك المال والخبرة في ادارة الامور ، وهو هنري موريسون فلاجلر Henry M. Flagler ، الذي ساهم بمائة الف دولار مقابل نسبة 25 % في الشركة ، واصبحت الشركة تحت اسم روكفلر وأندروز وفلاجلر عام 1867 (Grant Segall، 2001، صفحة 35) ، الذي شرع لأنشاء مباني كبيرة ومعدات جيدة لمصافي التكرير بدلاً من الاكواخ القديمة لتوسيع المصنع ، وتوفير مرافق تكرير اضافية في كليفلاند ، وبناء عربات الصهاريج لنقل البترول ، وانشاء مستودعات جديدة في مناطق البترول ، وبذلك لم يصبح لدى الشركة اقوى مصافي التكرير في كليفلاند فحسب ، بل الاقوى والافضل في البلاد (Allan Nevlins, 1953, p. 50) .

كانت تكاليف النقل عامل تهديد في سعر الكيروسين و كان اعتماد مدينة كليفلاند على السكك الحديدية أكبر من أي من منافسيهم في مجال البترول ، وبدأ فلاجر بأول مهامه كشريك ، هي التفاوض على أسعار شحن أقل لإمدادات البترول الخام بصفته شاحنًا ذا خبرة في مجال نقل الحبوب مسبقاً ، عرف فلاجلر العديد من مسؤولي السكك الحديدية، للحصول على حسومات اقل من المنافسين بنقل المنتجات البترولية (Grant Segall، 2001، صفحة 36).

توصل فلاجلر والمدير العام لشركة ليك شور عام 1867 ، الجنرال جيمس ديفيروكس (James Devereux) ، الى اتفاق بتقديم عرض منخفض لنقل البترول مقابل ضمان ستين حمولة من البترول يومياً ، لان فلاجر يمثل اكبر شركات التكرير ، كان ديفيروكس حريصاً على

تحقيق رقم قياسي بالحصول على حركة مرور كبيرة للبترول في شركته ، وكان الاتفاق نقل البترول الخام من المناطق الى كليفلاند بسعر سنت واحد للغالون أو (42) سنت للبرميل ، وتوصل ايضاً الى اتفاق مع شركة أتلانتيك اند كريت ويسترن و نيويورك سنترال في العام نفسه ، على نفس القيمة للشحن (williamson & Dowm, 1959) .

تمكنت شركة روكفلر واندروز وفلاجر من تطوير المصانع التابعة لها بما يتماشى مع نمو الصناعة ، بما تمتلكه من افضل الاداريين والفنيين مقارنة مع مصافي التكرير الاخرى ، فضلاً عن امتلاكهم مرافق اكثر اتساعاً وافضل تخطيطاً وراس مال اكبر ، والذين عملوا بطاقة عالية ودقة اكثر من اي مصفاة اخرى موجودة (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 268) ، مع زيادة الموارد والانتاج جاءت فرص متزايدة للاقتصاد ، وزيادة التقدم في الكفاءة ومن خلال جلب المختصين في الاعمال ، اذ تم تصنيع حامض الكبريتيك الخاص بهم ، وابتكروا وسائل لاستعادته بعد الاستخدام ، وبحلول عام 1868 امتلكت المصافي خدمة نقل كاملة ، عشرون سيارة ناقلة للبترول قامت بالنقل بتكلفة قليلة ، والتي تم تأجيرها في فترات الركود للمنافسين ، وكانوا من الاوائل الذين قاموا بالشحن بواسطة عربات الصهاريج ، وامتلكت الشركة مستودعات في نيويورك على نهري هدسون والنهر الشرقي ، وامتلكت الشركة عام 1869 (78) سيارة لنقل البترول ، ومرافق لتخزين البترول الخام والمكرر في الخزانات ، في حين كان على الشركات الصغيرة استخدام البراميل (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 268) .

عانت العديد من شركات التكرير سيئة الادارة والتمويل من انخفاض الاسعار بداية عام 1870 ، ولجأوا الى خفض اسعار البيع للحصول على الاموال ، الحقت هذه التخفيضات الضرر بالمصنعين ، وكان على الشركات تحمل تكاليف التصنيع والنقل والتسويق ومن ثم تحقيق الربح ، وهكذا وجدت اغلب الشركات نفسها محصورة بين تكاليف التصنيع وسعر البيع انخفضت اسعار الكيروسين بشكل كبير ووصلت الى نصف ما كانت عليه عام 1869 (Allan Nevins، 1940 ، الصفحات 78-79) .

لم تتمكن سوى الشركات الكبرى والاكثر كفاءة من الصمود تجاه تقلبات اسعار البترول الخام والمكرر ، وعملت شركة روكفلر وأندروز وفلاجلر بسهولة مع هكذا ظروف وقللت من خسارتها مقارنة بالشركات الصغيرة ، رأى جون روكفلر نفسه الشخص المناسب لجلب النظام إلى الفوضى (Robin W. Winks، 1997 ، صفحة 10) ، لكنها كانت خطوة جريئة في ذلك الوقت ، لم تكن سنة جيدة لأي قطاع من قطاعات الاقتصاد الأمريكي ، ولايمكن القول انه كانت سنة 1870 أسوأ عام شهدته صناعة البترول للسنوات العشرة السابقة ، وجمع هذا القدر من المال لمتابعة مثل هذا العمل الغير المؤكد بمثابة المجازفة ، لكن سمعة روكفلر وأندروز وفلاجلر كانت عالية لدى العديد من مراقبي الأعمال الواثقين من أن المشاريع جيدة الإدارة في مجال تكرير

البترول ستحقق أرباحًا كبيرة، وأعجبوا بالطريقة التي تغلبت بها شركة روكفلر وأندروز وفلاجلر على العواصف التي دمرت بعض المنافسين، ونظر عدد غير قليل من المستثمرين المحتملين إلى الشركة بأفاق بعيدة (60.Covey, 1989 , p) .

كانت فكرة فلاجلر هو كيفية توسيع القاعدة المالية لشركتهم القديمة دون أن يفقد الشركاء السيطرة على شركتهم ، وكان الحل الذي توصل اليه هو ان يتحول من الشراكة إلى شركة مساهمة ، والتأكد من احتفاظهم بالسيطرة على الشركة الجديدة ، مع تمكنهم من جلب اصحاب رؤوس اموال مساهمين ، كان ثلاثة من هؤلاء الرجال حريصين على مشاركة العمل معهم ، وهم نائب رئيس شركة اوماها للسكك الحديدية بنيامين بروستر (Benjamin Brewster) ، و صهر وليام روكفلر أو بي جينينغز (OB Jennings) ، وستيفن هاركنيس (stephen Harkness)، لم يرغب جون روكفلر اضافة شركاء بطريقة عشوائية وتسهيل دخول رأس المال حسب الرغبة ، للحفاظ على مركزهم هو وفلاجر كرؤساء مسيطرين (Edward N. Akin، 1992 ، صفحة 37) .

تم تأسيس الشركة المساهمة في العاشر من تموز 1870 (EXECUTIVE DOCUMENTS، 1871 ، صفحة 105) ، وانضم الرجال الخمسة الى الشركة (جون ووليام روكفلر، فلاجلر، وأندروز، وهاركنيس) إلى قوانين ولاية أوهايو وشكلت هيئة اعتبارية لتصنيع البترول ، والعمل في مجال البترول ومنتجاته تحت الاسم التجاري شركة ستاندرد أويل في اوهايو (Standard Oil Company of Ohio) ، براس مال قدره (1،000،000) مليون دولار ، تكونت الشركة من (10،000) سهم ، قيمة كل سهم (100) دولار ، توزعت الاسهم كالتالي : جون روكفلر (2667) سهم ، فلاجر (1333)سهم ، وليام ركفلر (1333) سهم ، اندروز (1333) سهم ، ستيفن هاركنيس (1334) سهم ، أو بي جينينغز (1000) سهم ، وبقي جون روكفلر وصياً على اسهم الشركة القديمة البالغة (1000) سهم (Tarbell، 1904 ، صفحة 276).

مع احتفاظ روكفلر باسهم الشركة القديمة البالغة (1000) سهم ، وكان ذلك المفتاح الحقيقي لنمو الشركة ، واستخدم هذه الاسهم لجذب مستثمرين جدد الى الشركة ، وكان اختيارهم بشكل انتقائي وتفضيل الاشخاص الذين لديهم النفوذ الذين يمكنهم اضافة نفوذهم الى الشركة ، كانت اول اضافة للشركة ، رئيس شركة ليك شور للسكك الحديدية (Lakeshore Railroad Company) ونائب رئيس بنك كليفلاند الوطني الثاني (Second National Bank of Cleveland) اماسا ستون (Amasa stone) الذي اشترى (500) سهم ، والذي استفاد روكفلر من خلاله بالاعمال المصرفية والنقل (Edward N. Akin، 1992 ، صفحة 38) .

تم النقل الفعلي لممتلكات الشركة القديمة الى الشركة الجديدة بعد يومين من التأسيس ، اشترت شركة ستاندرد أويل "كامل ملكية" شركات روكفلر وأندروز وفلاجلر مقابل (450،000) ألف دولار ، وتم عقد اول اجتماع لتوزيع الادوار بين المساهمين في الخامس عشر من تموز 1870 ، وتم انتخاب جون روكفلر رئيسا والمسؤول العام عن سياسة وممارسات الشركة ، وهنري فلاجر سكرتيراً وامينا للصندوق ، مما اتاح له الحرية في ترتيبات النقل والالتزامات التعاقدية ، وكان وليام روكفلر نائب الرئيس والمشرف على تصدير البترول (Allan Nevlins, 1953, p. 86) .

امتلكت الشركة (60) فدانًا من الأراضي في كليفلاند، و مصفاتين كبيرتين لتكرير البترول ، ومصنعًا ضخمًا لإنتاج البراميل، ومرافق شحن لحركة المرور في البحيرات ، وأسطولًا من عربات الصهاريج، والمستودعات في مناطق البترول ، والمستودعات والخزانات في ميناء نيويورك ، اذ قدرت املاكها بعشر صناعة التكرير في البلاد ، رأى روكفلر إن الشكل المؤسسي الجديد أعطى للشركة مرونة أكبر من سابقتها وقدرة أكبر على التوسع (Allan Nevlins, 1953, p. 292) .

ناقش روكفلر وشركائه خطة دمج كل شركات التكرير في منظمة واحدة كبرى الذي من شأنه ان يزيل القدرة الفائضة ويوقف خفض الاسعار ، وضم شركاء فعليين في مجال التكرير لحماية صناعة البترول ، خاصة أن شركة ستندرد اويل كانت هي الاقوى في الولايات المتحدة الامريكية والاكثر احتمالية للنجاة من الكساد ، وكانت بوضع يسمح لها بممارسة قوة هائلة للتوسع (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 307).

ارسل روكفلر الى اولفير باين (Olvir Payne) من شركة كلارك باين وشركاه (Clark, Payne & Company) دعوة في الرابع عشر من تشرين الثاني 1871 ، اقوى منافسي شركة ستاندرد اويل في مدينة كليفلاند ، لحضور مؤتمر ، وكان هذا المؤتمر بداية للشراء او الاندماج مع ستندرد اويل ، شرح روكفلر لباين كيفية تنفيذ الاندماج ، والحاجة الى انهاء المنافسة التي تؤدي الى تقليص عدد كبير من المصافي المسرفة في المدينة ، ويجب العمل على انشاء اقتصادات اكبر من مناطق البترول في بنسلفانيا ونيويورك ، وستزيد شركة ستندرد اويل من رأسمالها ، وبالمقابل يتم تقييم مؤسسة كلارك باين ، ويتم منحهم اسهم في الشركة بما يتناسب مع قيمة ممتلكاتهم ليصبحوا شركاء ، لم يتردد باين بالموافقة لأنه يعلم قدرة روكفلر وفلاجر في تطوير شركتهم ، وتحالفهم مع بنوك كليفلاند القوية ، ومدى كفاءة اعمالهم ، ومدى اهمية ترتيباتها التسويقية (Edward N. Akin، 1992 ، صفحة 41-42) .

بالمقابل عمل روكفلر وفلاجر الذين كانوا يحظون بثقة افضل المصرفيين في مدينة كليفلاند ، وكان ابرزهم رئيس البنك التجاري الوطني (National Commercial Bank) دان بي أيلز (Dan B. Iles) ، و الشخصية المهيمنة في البنك التجاري الوطني ترومان بي هاندي

(Truman P. Handy) ، ورئيس البنك الوطني الثاني (President of the Second National Bank) ستليمان ويت (Stillman Witt) ، واماسا ستون احد المساهمين في الشركة ، على اقناعهم بدعم مخطط توسيع شركة ستنادرد اويل من خلال سلسلة من عمليات الاندماج ، وتكون خطوة نحو توحيد جميع مصافي المدينة في شركة واحدة كبيرة الذين وافقوا على الانضمام (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 313) ، وفي الاول من كانون الثاني 1872 ، تم زيادة رأس مال الشركة من (1،000،000) مليون دولار الى(2،500،000) دولار ، وزيادة اسهم الشركة من (10،000) سهم الى (25،000) سهم ، وبقيمة اسمية (100) دولار للسهم الواحد (Tarbell، 1904 ، صفحة 289) .

وفي الوقت نفسه قامت شركات السكك الحديدية الثلاث (ايري و ليك شور – نيويورك سنترال و بنسلفانيا) بعدة تجارب للتقارب فيما بينها ، والاتفاق على تقسيم الايرادات على نطاق محدد وفرض اسعار مربحة للجميع ، ولان مصالحها مرتبطة بمصافي التكرير في كليفلاند وبيتسبيرغ ونيويورك ، كان لابد من ضمان استقرار اسعار السكك الحديدية وتحقيق الاستقرار في صناعة التكرير ، لذلك قدم نائب رئيس شركة بنسلفانيا للسكك الحديدية توماس أ.سكوت (Thomas A. Scott) في الثاني عشر من تشرين الثاني 1871 ، اقتراحاً لروكفلر للخروج من المشاكل التي وقعت فيها شركات السكك الحديدية ومصافي التكرير ، وهو انشاء شركة متحدة فيما بينهم لتوحيد الجهود والخروج بفائدة للجميع ، واطلق عليها شركة تحسين الجنوب (South Improvement Company) التي تم الاعلان عليها في الثاني من كانون الثاني 1872 (Tarbell، 1904 ، صفحة 322).

كانت الخطة هو ان تتحد هذه الشركات الخمسة القوية في مدن التكرير الاربعة الرئيسية عن طريق الشراء او الاندماج تحت مسمى شركة تحسين الجنوب ، وادراج كل مصفاة يمكن الحصول عليها ، تم انتخاب بيتر اتش واتسون (Peter H. Watson) رئيساً للشركة ، لم يكن لأي مدينة تكرير حصة مسيطرة ، وكانت رئاسة واتسون لتوفير قيادة محايدة وحماية السكك الحديدية (Tarbell، 1904 ، صفحة 322) .

حددت الشركة أسعار معينة لشحنات البترول (Magazine، 1903، صفحة 124) ولم يكن على أعضاء شركة تحسين الجنوب دفع السعر العام بالكامل ، وحصل الجميع على خصومات تتراوح بين (40 – 50 %) على البترول الخام، و (25 – 50 %)على المكرر ، ووافقت شركة ستاندرد اويل على دفع (1.90) دولار للبرميل بدلاً من (1.65) دولار ، ووجدت هذا مرضيًا ، كون المنافسين من غير اعضاء شركة تحسين الجنوب سيدفعون (90) سنتًا أكثر ، وكان مثل هذا الترتيب لسحق جميع المنافسين المستقلين ، و يحصل أعضاء الشركة على عائد مساوٍ للخصم الذي يحصلون عليه (Matthew Josephson، 1995 ، صفحة 117).

قام روكفلر بزيارة الى مصافي التكرير المستقلة الموجودة في مدينة كليفلاند والتي كان عددها (26) مصفاة في كانون الثاني 1872 ، لكنهم كانوا محبطين من تميز السكك الحديدية لشركة ستنادرد اويل ، وشرح لهم مخطط شركة تحسين الجنوب وقال لهم ، ((كما ترون هذا المخطط لابد ان ينجح ، وتكون سيطرة مطلقة من جانبنا على اعمال البترول ، ليست هناك فرصة لأي شخص في الخارج ، لكننا سنمنح الجميع فرصة للدخول ، عليك ان تقوم بتسلم مصفاتك الى المثمنين الخاصين بي ، وسأعطيك أسهما او نقداً في شركة ستنادرد اويل ، كما تفضل مقابل القيمة التي وضعناها عليها)) (Jensen، 2020 ، صفحة 38) .

اعترض بعض اصحاب المصافي الذين لم يرغبوا في البيع ، اذ ارادوا الحفاظ على اعمالهم وادارتها ، لكن روكفلر قال للمترددين بشكل حازم ، ((لا فائدة من المقاومة ستسحقون اذا لم تقبلوا بالعرض ، وقال ان هذا المخطط لمنع المصافي من تدمير كليفلاند وانهاء المنافسة والحفاظ على اسعار البترول المكرر والقضاء على المضاربة ، انها حقاً وسيلة رائعة لصالح تجارة البترول)) (Wilson، 2003 ، صفحة 64) ، وفي ظل التهديد والاقناع من قبل ستنادرد اويل ، بالإضافة الى مخطط شركة تحسين الجنوب ، انهارت جميع المصافي النفطية المستقلة تقريباً في كليفلاند في غضون بضعة اشهر ، ومن بين (26) مصفاة ، تم شراء (21) مصفاة من قبل شركة ستاندرد اويل ، ومن قدرة شركة ستنادرد اويل لا تزيد على (1500) برميل يومياً ، ارتفعت في غضون ثلاثة اشهر الى (10،000) برميل يومياً ، واصبحت الشركة تمثل خمس طاقة التكرير في الولايات المتحدة الامريكية (Wilson، 2003 ، صفحة 65) .

بعد تفكك شركة تحسين الجنوب ، حاول روكفلر توحيد مصافي التكرير مرة اخرى ، وقام هو وشريكه فلاجر في الخامس عشر من ايار 1872 بزيارة منافسيهم في بيتسبيرغ وتيتوسفيل لأنشاء رابطة وطنية لمصافي التكرير ، واطلق عليها (خطة بيتسبيرغ) وهو انشاء مجلس مركزي يتمتع بسلطات واسعة يعمل في العلن ، ويتحكم بشراء وتخصيص البترول الخام لمصافي التكرير ، ويتفاوض بشأن اسعار الشحن العامة الموحدة مع السكك الحديدية ، ويحدد الاسعار ، وسيحصل كل عضو على ارباح تتناسب مع القيمة المقدرة لممتلكاته ، هذا الطرح لم يعجب جميع المصافي (Martin، 2010 ، الصفحات 67-68).

تمكن روكفلر من اقناع اصحاب مصافي التكرير في كليفلاند وبيتسبيرغ واويل كريك ونيويورك وفيلادلفيا ، وأسسوا الجمعية الوطنية لمصافي التكرير في الخامس عشر من اب 1872 ، برئاسة جون روكفلر ، و نائب الرئيس جي جي فاندرغريفت (J. J. Vandergrift) ، و أمين الصندوق تشارلز برات (Flynn) (Charles Pratt، 2007 ، صفحة 177) ، اصدرت الجمعية برنامجها الذي تضمن ، أن الجمعية مفتوحة أمام أي شركة تكرير توقع على الاتفاقية ، لها هيئة تمثيلية تغطي خمس مناطق: كليفلاند، بيتسبرغ، أويل كريك، نيويورك، فيلادلفيا، تم تنظيم كل منها في

إطار مجلس محلي ضم ممثلين عن مصافيهم ، ويكون المقر الوطني في نيويورك ، تقوم المجالس المحلية بتعيين وكيل واحد يعمل في مجلس الوكلاء للجمعية بأكملها، وانتخاب ثلاثة مديرين، شكلوا مجلس إدارة مكونًا من خمسة عشر رجلاً مسؤولين عن السياسة العامة للجمعية، بما في ذلك المشتريات والمبيعات والتحكم في الأسعار (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 163) .

لم تمتلك شركة ستنادرد اويل اي منطقة منتجة للبترول حتى بداية عام 1873 ، وكان لها مشترون في مناطق البترول (اويل كريك) ، واعتمدت بشكل كبير على امدادات البترول الخام على شركات (نيهارت وكراندين Neihart and Cranden ، ابوت هارلي Abbott Harley ، فاندرجريفت وفورمان Vandergrift and Foreman) ، اما تنظيم البيع فكان معنيا فقط بشحنات الجملة وليس البيع بالتجزئة ، وكان التسويق المحلي للبترول المكرر خاضعاً لسيطرة عدد كبير من الشركات الخاصة ، منها شركة ووترز وبيرس اويل Waters and Pierce Oil Company في مدينة سانت لويس Saint Louis ، وتشيس وكارلي وشركاه Chase, Carly & Company في مدينة لويزفيل Louisville (Allan Nevlins, 1953, p 163).

كثيرا ما كانت شركة ستنادرد أويل تشعر بالحرج بسبب افتقارها الكامل للسطلة على الوسطاء ، خاصة أن منهم من اربك السوق بالمضاربة بالبترول وطرح كميات كبيرة من الكيروسين الرخيص ، وقام العديد منهم بغش منتجات شركة ستنادرد أويل ، مما عرض سمعتها للخطر ، أثار بيع البترول الرديء واهدار نظام التوزيع غضب رؤساء شركة ستنادرد اويل وعلى رأسهم جون روكفلر ، فقرورا معالجة الوضع وكانت الخطوات الاولى هي محاصرة مجال التوزيع من خلال تقديم عرض الى رئيس شركة تشيس وكارلي وشركاه اف دي كارلي (F. D. Carli) للانضمام الى شركة ستنادرد اويل ، وبالفعل وافق في الثامن من ايار 1873 ، التي كانت تمتلك مصفاة في مدينة لويزفيل ، واعمالها بالتوزيع بالتجزئة والجملة اكثر قيمة ، ادى هذا الاندماج الى فتح منطقة جنوبية مربحة لمنتجات ستنادرد اويل ، اذ قامت شركة تشيس بزيادة عملياتها بسرعة ، واصبحت الوسيلة المهمة للحفاظ على سلامة شركة ستنادرد اويل (Allan Nevlins, 1953, p 348) .

بعدها تم اتخاذ خطوات لتنظيم شراء البترول الخام ، ووقع الاختيار لتقديم عرض لشراء شركة بوستويك وشركاه (Bostwick & Company) من خلال تقديم مبلغ (250،000) دولار وتضمين رئيس الشركة والشركاء اسهم في شركة ستنادرد اويل والابقاء على نفس الكادر ومواصلة العمل باسم شركتهم القديمة لكن تحت التوجيه ولحساب شركة ستنادرد اويل ، وفي الرابع عشر من شهر ايار من العام نفسه وافقوا على الانضمام الذين كانوا يمتلكون عميلين ذوي كفاءة عالية في مناطق البترول ، وهما جوزيف سيب (Joseph Seib) ، دانييل أوداي (Daniel O'Day) ، وهكذا اصبحت شركة بوستويك وشركاه المشتري والشاحن الرئيسي للبترول الخام لشركة ستنادرد أويل (Allan Nevlins, 1953, p 180).

دخلت شركة ستنادرد اويل مجال تنافسي اخر وهو التنافس على خطوط الانابيب ، اذ بعد ان اعلنت شركة إمباير ترانسبورتيشن (Empire Transportation Company)، وهي شركة تابعة للشحن السريع في ولاية بنسلفانيا، والمالكة لخط ميوتشوال (Mutual) ضم خط انابيب الاتحاد ، وتم دمج اثنين من اطول خطوط الانابيب في اويل كريك في الرابع عشر من حزيران 1873 ، خشت شركة ستنادرد اويل ان تقوم شركة إمباير باحتكار نقل البترول عبر انابيبها ، مثلما حدث في ازمة شركة تحسين الجنوب عندما احتكر المنتجين البترول ، ولتجاوز هذه الامور اقترحت شركة ستنادرد اويل التنافس على خطوط الانابيب وتم التخطيط وقتها لأنشاء نظام خطوط الانابيب الذي يساعد على ضمان امدادات ثابته من البترول الخام وخفض تكلفة النقل (Allan Nevlins, 1953, pp. 181-182) .

تم الشروع ببناء خط انابيب من مدينة اميلتون الى حقول البترول الجديدة في مقاطعة كلاريون ، وبحلول الاول من ايلول 1873 تم قطع مسافة ثمانين ميل من الانابيب ، وسرعان ما تم دمجها بمجموعة قصيرة من الانابيب تحت اسم شركة النقل الامريكية (American transportation company) في السادس من ايلول 1873 (Flynn, God's Gold: The Story of Rockefeller and His Times, 2007).

جراء انخفاض اسعار البترول تضررت أشهر شركة خطوط للأنابيب التابعة لشركة جي جي فاندرغريفت وفورمان (Vandergrift & Foreman) ، وكانت بحاجة الى رأس المال ، كانت شركة ستنادرد اويل عازمة الحصول على حصة في الشركة ، ، وفي الرابع من كانون الاول 1873 تم عقد صفقة حصلت بموجبها شركة ستنادرد اويل على حصة الثلث في انابيب فاندرغريفت وفورمان ، وتمت اعادة تسمية الشركة الى خطوط الأنابيب المتحدة (United Pipe Lines) في الخامس من كانون الثاني 1874 ، واصبحت احد الركائز الاساسية لشبكة خطوط الانابيب التابعة لشركة ستنادرد اويل (Chernow , titan : the life of John D. Rockefeller, 1998) .

قدمت الاسعار المنخفضة للبترول خدمة مفيدة لشركة ستنادرد اويل ، خاصة بعد ان اصبح الكيروسين ضرورة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا ، وكان بمثابة انارة رخيصة بعد ان وصل سعر الغالون الى (20) سنت ، ساعدت هذه الظروف على عملية السيطرة التي خططت لها شركة ستنادرد اويل من خلال التوحيد الكامل بين الانتاج والتكرير والنقل والتصدير (Allan Nevlins, 1953).

اتخذت شركة ستاندرد اويل في حملتها لمزيد من التوسع خطوات تتعلق بوكالات شراء وشحن البترول الخام من مناطق البترول، وهو عنصر حيوي في صناعة البترول الكبيرة ، وبذل الجهود لاستكمال توحيد صناعة التكرير عن طريق الدمج أو الشراء لجميع مصافي التكرير (Allan Nevlins, 1953, p. 215) .

كانت استراتيجية شركة ستنادرد اويل هي نفسها التي استخدمت في كليفلاند، وهي التحالف مع أقوى زعيم بين المصافي في المنطقة وبمساعدته لجلب الآخرين ، فوقع الاختيار على جونسون نيولون كامدن (Johnson Newlon Camden) و دبليو بي طومسون (W. B. Thompson) في باركرسبورغ ، المالكين لشركة جي إن كامدن وشركاه (JN Camden & Company) ، وتعد اكبر مصفاة بالمدينة في وقتها ، وكان كامدن يراقب الوضع في مجال التكرير، وعلى علم بتحركات شركة ستاندرد اويل لتنظيم الصناعة وأعجب بقدرة قادتها (Edward N. Akin، 1992 ، صفحة 53).

عرضت شركة ستنادرد اويل على كامدن الانضمام الى الشركة الذي بدوره قبل العرض وتم التوصل إلى اتفاق، وتوقيع عقد في الثاني عشر من ايار 1875 ، بين روكفلر وفلاجلر من جهة ، وكامدن وشركاه من جهة أخرى ، وتغيير اسمها الى شركة كامدن الموحدة للنفط (Camden Consolidated Oil Company) في التاسع والعشرون من ايار من العام نفسه ، واشترطت شركة ستنادرد اويل ان تغطي السرية التامة ان غالبية الأسهم في الشركة الجديدة مملوكة لها ، والابقاء على كامدن وطومسون في مناصبهم واعطائهم أسهم في الشركة الأكبر (Allan Nevlins, 1953, p. 221) .

تمكنت شركة ستاندرد اويل من توحيد شبكة خطوط الأنابيب التي سيطرت عليها في الفترة (1875–1876) بأكملها ، وإنشاء شركة جديدة تحت مسماها القديم في السابع من كانون الثاني 1877، وهي United Pipe Lines، برأسمال قدره (3,000,000) دولار ، وتم دمج بعض أسهم شركة النقل الأمريكية المتحدة القديمة، ومختلف الخطوط الأقل حجمًا فيها، استحوذت شركة ستاندرد اويل على أغلبية كبيرة من الأسهم ومارست السيطرة عليها، لم يشترك سوى نظامين من خطوط الأنابيب ذات القوة الملحوظة في الحقل مع شركة يونايتد الجديدة – قناة كولومبيا شركة هوستر Hostetter ، وخطوط شركة الإمبراطورية للنقل التابعة لجوزيف د. بوتس. كان الأخير، مدعوم بأموال ونفوذ شركة بنسلفانيا للسكك الحديدية (Edward N. Akin، 1992 ، صفحة 47).

قامت شركة ستنادرد اويل بشراء مصافي التكرير وخطوط الأنابيب ومحطات البترول ومعظم عربات الصهاريج التابعة لشركة الامبراطورية و بنسلفانيا بعد ان حاولوا صد احتكار شركة ستنادرد اويل لصناعة التكرير وتمكنت الاخيرة من هزيمتهم ، وفي السابع عشر ايلول عام 1877، وافق مدراء شركة الامبراطورية و بنسلفانيا رسميًا على عملية البيع ، دفعت شركة ستنادرد اويل مبلغًا إجماليًا قدره (3,400,000) دولار مقابل جميع ممتلكات الشركة (Allan Nevins، 1940 ، الصفحات 196 – 197).

قامت شركة ستاندرد اويل بتأجير أو شراء جميع خصائص خطوط الأنابيب التي يمكن أن تضع يدها عليها ، وبداية شهر كانون الثاني 1881، خططت لمشروع أكبر بكثير، ويشمل جميع

خصائص خط الأنابيب الخاصة بستاندرد ، ظهرت الشركة الجديدة الكبيرة أخيرًا إلى حيز الوجود تحت اسم شركة النقل الوطنية (National Transport Company) في الخامس والعشرين من الشهر نفسه ، براس مال قدره ثلاثين مليون دولار ، وتضمنت نظام خط الأنابيب المتحد بالكامل، ونظام النقل الأمريكي (خمسة خطوط رئيسية وخطين صغيرين)، وباخرة واحدة فاترلاند لخدمة النقل البحري وتجارة النفط الأوروبية، وشركة بوتس الوطنية للتخزين (Allan Nevins، 1940 ، الصفحات 367 – 368).

بعد اتساع رقعة الشركات والممتلكات المشتركة في الولايات التابعة لشركة ستاندرد اويل ، اثارت مسألة التنظيم القانوني تفكير ستاندرد اويل ، كون القوانين بين الولايات تعيق نمو هذه المجموعة واسعة الانتشار ، كانت شركة ستاندرد أويل في أوهايو، نواة المجموعة المستأجرة لتصنيع وشحن وبيع المنتجات النفطية، محصورة بشروط تأسيسها في الولاية الوحيدة التي تأسست فيها ، ولم يكن لها أي حق قانوني في امتلاك مصانع في ولايات أخرى، وليس لها الحق في الاحتفاظ بأسهم في شركات أخرى (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 385) ، وإذا كان عليها أن تتوسع على نطاق وطني، فيتعين على مسؤولي الشركة بطريقة أو بأخرى أن يتمتعوا بالسلطة اللازمة لإدارة هذا التوسع ، والمشاركة في مشاريع التصنيع والتسويق في الولايات الأخرى، ويجب منحهم هذه السلطة إن أمكن، بطريقة تجعل كل عملية استحواذ أو مشروع جديد في ولاية أخرى لا تجذب الدعاية العامة (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 604).

قررت الشركة نقل مقرها الشركة من كليفلاند اوهايو الى نيويورك ، بعد ان حاولت ولاية بنسلفانيا عام 1881 فرض ضريبة على ممتلكات شركة ستاندرد اويل داخل حدودها، فدعت الحاجة الى اجراءات ضرورية تحمي مصالح الشركة ، اقترح مدير الادارة العامة للشؤون القانونية في الشركة صموئيل سي تي دود (Samuel C. T. Dodd) على الشركة ثلاثة حلول للحفاظ عليها من الناحية القانونية ، الأول إنشاء شركة مركزية أو شركة قابضة تمتلك أسهم الشركات في ولايات مختلفة وجعل أعمال هذه الشركات المتفرقة تابعة لأعمال الوحدة المركزية ، الثاني تشكيل شراكة بين المساهمين في الشركات المختلفة ، الثالث التطوير الدقيق لخطة الاحتفاظ بالأسهم كأمانة، بينما تتم إدارة الأعمال من قبل ممثلين منتخبين للمستفيدين (Allan Nevlins, 1953, pp. 389 – 390) .

كانت خطة دود تتمثل في إنشاء شركة في كل ولاية للسيطرة على ممتلكات الشركة اذ تمتلك ستاندرد اويل عقارات مهمة أو شركات تابعة، للاحتفاظ بمعظم أو كل هذه الأصول وإدارتها (Murphy–Lupo، 2016 ، صفحة 144) ، ومن ثم لن ينشأ خطر فرض ضرائب مضاعفة أو ثلاثية أو رباعية على نفس الممتلكات، ولن تخضع أي شركة في ولاية ما بأي شكل من الأشكال للسلطة التشريعية في ولاية أخرى ، ومع وجود شركة ستاندرد أويل في نيويورك، وشركة

ستاندرد في نيوجيرسي، وشركة ستاندارد في بنسلفانيا، وما إلى ذلك، يمكن توحيد الأعمال داخل الولاية بشكل جيد، عن طريق لجنة تنفيذية مشتركة ووضع أسهم الشركة في أيدي الأمناء الذين سيصدرون شهادات الفائدة في ملكية الصندوق الاستئماني ويمكن لمجموعة الثقة أن تجمع هذه الشركات معًا في مجموعة كبيرة بين الولايات (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 612).

ومن بين المقترحات السابقة تم اعتماد خطة دود لتوحيد الممتلكات داخل كل ولاية، وتم توقيع اتفاقية الثقة الجديدة في الثاني من كانون الثاني 1882 (مع اتفاقية تكميلية مؤرخة بعد ذلك بيومين) (McElroy، 2010 ، صفحة 132) ، وكان الموقعون هم حملة الأسهم في شركة ستاندرد أويل أوهايو التي بلغ عددها (42) شركة ومن ضمنهم كيث، وتشيستر، وفيلاس ، واتفقوا على تشكيل مجلس أمناء من تسعة أمناء، ووضع أيديهم على جميع العقارات التي تملكها أو تسيطر عليها المجموعة ، أي أن الرجال التسعة استحوذوا على أسهم الشركات التابعة والحليفة البالغة (35) ألف سهم ، كان على كل مساهم ان يحصل مقابل كل سهم من اسهم شركة ستنادرد اويل على عشرين شهادة ائتمانية ، تكون ممثلة بـ(700،000) شهادة بقيمة مائة دولار برأس مال سبعين مليون دولار ، ويديرها الأمناء التسعة وارسال ارباح جميع الشركات المكونة الى الامناء التسعة وتقسيمها بما يراه الامناء مناسباً (Harold F. williamson، 1959 ، الصفحات 468 – 469).

تم تعيين الأمناء الأوائل بموجب اتفاقية الثقة ، وحسب الاتفاقية يخدم ثلاثة منهم لمدة عام واحد، وثلاثة لمدة عامين، وثلاثة لمدة ثلاث سنوات ، والامناء التسعة هم ، (1) جون د. روكفلر، (2) أوليفر إتش. باين، (3) ويليام روكفلر، (4) جابز أ. بوستويك، (5) إتش. إم. فلاجلر، (6) ويليام ج. واردن، (7) تشارلز برات، (8) بنجامين بروستر، (9) جون د. أرشبولد ، وشكل الأمناء المدراء النشطين الرئيسيين للمجموعة ، وكانت سلطة انتخاب الخلفاء منوطة بحاملي الشهادات ، ويكون للأمناء مكتبهم الرئيسي في نيويورك ، يتم تكليفهم بتشكيل شركات جديدة تابعة لشركة ستنادرد اويل في ولاية نيويورك ونيوجيرسي ، وتنظيم شركات إضافية بأسماء مماثلة في ولايات وأقاليم أخرى عندما يعتقد الأمناء ذلك مناسبًا، ، يتم منح السلطة الشاملة للأمناء التسعة ، وعليهم ممارسة الإشراف العام على شؤون جميع شركات ستاندرد أويل (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 393).

على ضوء اتفاقية الثقة بإنشاء شركة ستنادرد اويل في كل ولاية أو إقليم وطني ، تم انشاء شركة ستاندرد أويل نيويورك (Standard Oil of New York) في الأول من اب عام 1882، برئاسة ويليام روكفلر ، وجي إي بوستويك نائب الرئيس، وبنجامين بروستر، وأوب جينينغز، وتشارلز برات (Spellane، 2022 ، صفحة 95) ، وفي الخامس من اب من العام نفسه تأسست

شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي (Standard Oil of New Jersey) ، برئاسة هنري فلاجلر (Hamor، 1916 ، الصفحات 260-261) .

أنشات مجموعة من اللجان المتخصصة اضافة للجنة التنفيذية ، منها للنقل وخطوط الانابيب والتجارة الداخلية وتجارة التصدير والتصنيع والشراء ، عملت هذه اللجان على توحيد جودة الشركات التابعة وتمكين المديرين من تبادل الافكار ومواءمة عملياتهم ، وكانت لديهم جلسات يدرسون المشاكل القديمة والجديدة التي تنشأ باستمرار ، ولها القدرة باتخاذ القرار بأغلاق المصافي ليس فقط القديمة وانما المخالفة للشروط واخراجها عن العمل ، كان نظام اللجان الذي استخدمته شركة ستنادرد اويل هو دمج سياسة الشركات المكونة دون تجريدها من استقلاليتها (Chernow , titan : the life of John D. Rockefeller ,. 1998) .

لم تتأثر ستنادرداويل تراست بقانون شيرمان لكن كان في ولاية اوهايو قانون يلزم المدعي العام باتخاذ إجراءات ضد أي شركة تنتهك قوانين تلك الولاية، تمامًا كما كان هناك بند في قانون شيرمان يوجه المدعي العام للولايات المتحدة الامريكية إلى اتخاذ إجراءات ضد الشركات المخالفة ، لذلك قام المدعي العام لولاية أوهايو ديفد ك. واتسون (David K. Watson) ، بالبحث والتحري عن شركة ستنادرد اويل التي سيطرت على السوق ، ووجد أن شركة ستاندرد أويل أوف أوهايو سلمت وظائفها إلى ستاندرد أويل تراست ، وكان ذلك عملاً ينتهك ميثاقها وسلطاتها المؤسسية عن طريق تولي شؤون الشركة للمديرين ووضعهم في أيدي الأمناء وجميعهم كانوا غير مقيمين في الولاية(Flynn ، 2007 ، صفحة 299) .

قرر واتسن التحقيق في صحة اتفاقية الثقة ، واستفسر عن صحتها وحصل على تقارير التحقيقات التي أجراها مجلس الشيوخ في نيويورك ومجلس النواب الفيدرالي فيما يتعلق بدقة الاتفاقية ، التي تم تقديم نصها إلى لجنة نيويورك من قبل شركة ستنادرد اويل ، وحرص على البحث والتحري بعناية في تقارير نيويورك والتقارير الفيدرالية لأثبات أن الشؤون العملية والإدارة النشطة لشركة ستاندرد أويل أوف أوهايو قد تم نقلها بالفعل إلى مسؤولي الصندوق ، رفض موظفوا شركة ستاندرد أويل الاعتراف بمثل هذا النقل سواء في نيويورك وواشنطن ، وعملوا جاهدين لإخفاء الحقائق ، لكن الأدلة أشارت رغم ذلك إلى نتيجة لا مفر منها: لقد سلمت الشركة الواقعة في أوهايو، في الممارسة العملية، إن لم يكن في القانون، ممتلكاتها وانشطتها التجارية وجميع مسؤولياتها الى الامناء التسعة (Allan Nevins، 1940 ، صفحة 143).

وبناءاً على الادلة قدم المدعي العام لولاية اوهايو التماساً الى المحكمة العليا للولاية بحل شركة ستنادرد اويل تراست في الثامن من ايار 1890 ، ونص الالتماس ((على ان شركة ستنادرد نقلت جميع اسهمها تقريباً الى مسؤولي ستنادرد اويل تراست ، ومعظمهم من غير المقيمين في ولاية اوهايو ، وان هؤلاء الامناء اختاروا مديري شركة ستنادرد اويل اوف اوهايو واداروا شؤونها ،

وبما ان هذه الادارة من قبل الغرباء تنتهك قانون الولاية ، فاطلب اعتبار الشركة قد خسرت حقوقها وسلطتها المؤسسية وحلها)) (Flynn, God's Gold: The Story of Rockefeller and His Times, 2007) .

لم تنجح التدابير التي اتخذها رئيس الشركة روكفلر ومحاميها ، وتم تقديم الامر القضائي الى المحكمة العليا في ولاية اوهايو في التاسع عشر من كانون الاول 1890 بعنوان (ولاية أوهايو بشأن علاقة ديفيد ك. واتسون، المدعي العام، المدعي، ضد شركة ستاندرد أويل، المدعى عليه) (States, 1909 , p. 13) ، أكد المدعي العام بمساعدة المحامي جون دبليو وراينغتون (John W. Warrington) في مرافعته في القضية التي قال فيها أن شركة ستنادرد اويل(أهايو) حولت اسهمها الى امناء صندوق ستنادرد اويل تراست بعد الثاني من كانون الثاني 1882 ، وسيطروا على ادارة الشركة من خلال اختيار المديرين ، ومن خلال الاذعان لهذه الاجراءات والخضوع لهيمنة وكالة غير معروفة لقانون ولاية أهايو ، فقدت الشركة حقوقها وسلطتها وامتيازاتها ، وذلك من خلال الارتباط مع صندوق الثقة ، وهو احتكار انتهك المصلحة العامة (Hedy & Hedy, 1955) .

لم يتم البت في قضية شركة ستنادرد اويل حتى عام 1892 أصدرت المحكمة العليا في ولاية أوهايو قرارًا ضدها في الثاني من اذار 1892 ، وقال القاضي تي إي مينشال (T. A. Minshall) أن شركة ستاندرد أويل أوف أوهايو كانت في الواقع تحت سيطرة الصندوق وإدارته وهذا صحيح بشكل غير مباشر، كما رأت أن اتفاقية الثقة قد انتهكت القانون العام وكان هدفها هو إقامة احتكار فعلي لإنتاج وتكرير البترول ومنتجاته والتعامل بها في جميع أنحاء البلاد، حتى تتمكن من التحكم في الأسعار، وجميع هذه الجمعيات كانت مخالفة للسياسة العامة السليمة (Tarbell، 1904 ، الصفحات 149 – 150).

بسبب قانون التقادم لم يتم الغاء ميثاق شركة ستنادرد اويل اوهايو ، لكن كان محظور عليها الحفاظ على اتفاقية الائتمان او الاعتراف بمزيد من نقل الاسهم او السماح للامناء بالتحكم في شؤونها ، وكان عليها ايضاً دفع تكاليف الدعوى ، وفي العاشر من اذار من العام نفسه اعلن محامي الشركة دود انه سيتم انهاء اتفاقية الثقة بأكملها بين ستنادرد اوهايو وستنادرد اويل تراست ، وتم ارسال القرار رسمياً الى المحكمة العليا في ولاية اوهايو في السادس عشر من اذار من العام نفسه بواسطة احد مسؤولي الشركة معلنين انهم لن يقدموا استئناف وسيتم حل اتفاقية الثقة ككل ، وان الامناء يطلبون مهلة للقيام بذلك بطريقة منظمة ، اذ رأت شركة ستنادرد اويل انه ليس لديهم بديل وكان الصندوق عرضة للهجوم في المحاكم الفدرالية ، وكان المدعي العام على استعداد لتقديم شكوى اخرى في نيويورك اذا بقيت الشركة في الصندوق ، وفي السابع عشر من اذار 1892 تم إرسال الإشعار التالي بالبريد إلى جميع حاملي شهادات ستاندرد أويل وتم نشره في الصحف

الاخبارية في كل ولاية ، بانه سيتم عقد اجتماع خاص لحاملي شهادات ستنادرد اويل تراست في مقر الشركة بمدينة نيويورك يوم الاثنين الموافق الواحد والعشرون من اذار 1892 الساعة الحادي عشر صباحًا لغرض التصويت على قرار إنهاء اتفاقية الثقة وفقًا لشروط الاتفاقية المذكورة واتخاذ الإجراءات الإضافية التي قد تصبح ضرورية (Allan Nevins، 1940 ، الصفحات 149 – 150).

تم عقد الاجتماع في الواحد والعشرين من اذار 1892 في مقر الشركة بنيويورك للتصويت على حل اتفاقية الثقة ، كون قرار المحكمة نص على ان الامناء لايمكنهم التصويت على الاسهم التي يملكونها في شركة ستنادرد اويل اوهايو بعد اربعة اشهر من صدور القرار ، وبالفعل تم التصويت على حل الاتفاقية ، وتم التخلي عن نظام اللجنة الرسمي للصندوق في الرابع والعشرون من اذار من العام نفسه (Allan Nevlins, 1953) .

قرر المسؤولون التنفيذيون في شركة ستاندرد أويل تبسيط تنظيمهم من خلال تقليل عدد المكونات الأساسية للاندماج من اثنتين وتسعين شركة اعتبارًا من نهاية عام 1891، إلى عشرين شركة اعتبارًا من الاول من نيسان 1892، وتم إنجاز عملية إعادة التنظيم من قبل بعض الشركات شراء عقارات الشركات الشقيقة وشرائها لأسهم في شركات أخرى ، ويتم الحل الفعلي للصندوق عن طريق توزيع أسهم كل شركة من الشركات العشرين على أصحاب الشهادات في الصندوق بما يتناسب مع ممتلكاتهم فيه ، امتلك جون روكفلر (256.854) سهمًا من أصل (972.500) سهم أصدرها الأمناء حتى الاول من نيسان 1892، ومن ثم يحق له الحصول على جزء من الأسهم التي يملكها الصندوق الاستئماني في كل شركة من الشركات العشرين (Hedy & Hedy, 1955).

كان حل دود هو الرجوع الى اتفاقية الائتمان القديمة كيث وفيلاس وتشيستر التي نصت على ان ملكية الشركة منفصلة تماماً ومستقلة عن ملكية الاسهم من الشركات الاخرى ، ويعود الامناء كمدراء لمختلف الشركات التأسيسية كونهم مالكي اغلب الاسهم في هذه الشركات ، ويفعلون هذا ليس بصفتهم أمناء ، بل بصفتهم مالكين قانونيين لأغلبية الاسهم في الشركات التأسيسية ، وبما انهم وحاملي الشهادات الائتمان المتميزة استمروا في الحصول على نفس الحصة النسبية في كل شركة من الشركات العشرين ، فلا يزال من الممكن ادارة اعمال ستنادرد اويل باكملها كمؤسسة واحدة (Allan Nevlins, 1953, p. 236).

استفادت شركة ستنادرد اويل من قانون ولاية نيوجيرسي الذي تم اقراره عام 1889 والذي نص على السماح بالشركة التي مقرها في الولاية امتلاك اسهم في شركات اخرى خارج الولاية (Maxine N. Lurie، Richard F. Veit2012, , p 183) ، قام روكفلر بمنح الشركة التي تم تأسيسها في نيوجيرسي بتغير تسميتها الى جيرسي ستنادرد (Jersey Standard) وتوسيع

ميثاقها بما يمنح الشركة القدرة على الاستمرار دون اي شرط في جميع العمليات بمجال البترول وتمت زيادة رأسمالها من (3) مليون دولار الى (10) مليون دولار واصدار اسهم جديدة خاصة بها ، وزيادة اعضاء مجلس الادارة الى تسعة اعضاء وضم قادة ستندرد الى ادارتها ، أصبحت جيرسي ستاندرد الموسعة واحدة من وحدات التشغيل الرائدة في مجموعة ستندرد اويل (Hedy & Hedy, 1955) .

عندما بدأت الحملات الانتخابية لولاية اوهايو عام 1896 كان برنامج الحزب الجمهوري السيطرة على الاقتصاد من خلال رفع شعار (أن امتصاص الثروة من قبل القلة ، وتعزيز انظمة السكك الحديدية وتشكيل الصناديق الاستئمانية والتجمعات يتطلب رقابة اكثر صرامة والتحكم بها من قبل الحكومة الفدرالية لشرايين تلك التجارة ، وواجب جميع المواطنين الصالحين مقامة كل ثقة او اندماج او محاولة غير قانونية ضد حقوق الاحتكار العادلة) ، وبعد فوزهم بالانتخابات تم تعيين فرانك سيلفيستر مونيت (Frank Sylvester Monnett) مدعياً عاماً للولاية الذي كان يؤمن بتنفيذ القوانين والاحكام القضائية (Bliss، 1897 ، صفحة 1427).

زار رئيس احدى شركات التكرير المنشقة من شركة ستندرد اويل جورج رايس (George Rice) في السابع من تشرين الثاني 1897 فرانك مونيت ، وأقنعه بأن شركة ستاندرد أويل لم تمتثل أبدًا لقرار عام 1892 وانها مستمرة مع ستندرد اويل تراست ، بناءاً على ذلك قدم مونيت دعوى في المحكمة العليا لولاية اوهايو ضد شركة ستاندرد أوهايو في التاسع من تشرين الثاني من العام نفسه ، بتهمة الازدراء لعدم انفصالها عن الصندوق ، واقام دعوى قضائية كذلك ضد وحدات ستندرد اويل الاربعة في الولاية (شركة باكاي ، شركة اوهايو للنفط ، شركة تكرير الطاقة الشمسية ، وشركة اوهايو ستندرد) وطالب النائب العام بمصادرة مواثيقهم ، كونهم يتصرفون بما يتعارض مع السياسة العامة وانتهكوا القانون بشكل مباشر (Chernow , titan : the life of John D. Rockefeller, 1998).

قامت المحكمة في السابع من كانون الاول 1897 بتعيين مفوض رئيسي لجمع الادلة في مقر الشركة بنيويورك ، الذي لم يجد الدليل على ادانة الشركة كونهم قاموا بحرق جميع السجلات والدفاتر الخاصة ، وتحدث محامي الشركة ان عملية الاحراق تكون كل عشرة سنوات للسجلات عديمة الفائدة ، استمرت جلسات الاستماع حتى السابع عشر من اذار 1899 ، لكن انكار الشركة وعدم ثبوت اي دليل بدفعهم ارباح لحاملي شهادات الثقة منذ عام 1892 ، رفض قضاة المحكمة العليا دعوى الازدراء ورفض جميع الدعاوى التي قام بها المدعي العام لعدم ثبوت الادلة الكافية لأدانتها (Allan Nevins، 1940 ، الصفحات 347 – 349).

بعد فشل دعوى ولاية اوهايو دعت الحاجة الى تشكيل هيكل مؤسسي دائم يمكنه التغلب على التحديات القانونية ، اذ حافظت الشركة منذ قرار 1892 على ترتيبات معرضة للمخاطر القانونية

وكان يمتلك ثمانية من امناء التصفية اغلبية اسهم العشرين شركة التأسيسية وقاموا بربط جميع وحدات ستنادرد معاً ، كانت الشركة تعاني من القيود القانونية التي تمنع الشركات من الاحتفاظ بأسهم في شركات خارج الولاية ، وان استمرار ملكية اغلبية اسهم الشركات العشرين من قبل مجموعة صغيرة لم تندرج ضمن اي شكل من اشكال التنظيم القانوني المعترف به ، وبالتالي فانها تكون عرضة للهجوم من قبل اي جهة تحاول استهدافها (Chernow، titan : the life of John D. Rockefeller، 1998) .

كان على شركة ستنادرد اويل اتخاذ احد الخيارين اما الابقاء على نظامهم الساري وتحمل ما يصدر من دعوات قانونية ، أو التحول الى شركة قابضة بموجب قانون نيوجيرسي لعام 1889 الذي تم توضيحه وتوسيعه للأعوام 1893 و 1896 ، في حين رفضت الولايات الاخرى بشكل عام السماح لشركة ما الاحتفاظ بأسهم شركة اخرى (Davies، 1916 ، صفحة 9) ، رأى رؤساء شركة ستنادرد اويل ان الشركة القابضة تقدم مزايا محددة على اي شكل من اشكال التنظيم ، ومن الاسهل والاقل تكلفة ان تحصل شركة مركزية واحدة للسيطرة على الاسهم في شركات اخرى بدلاً من شراء ممتلكات هذه الشركات عن طريق الدمج المباشر ، وتتم بخطوات تدريجية دون دعاية ولن يؤثر على وضع حملة السندات (Allan Nevlins, 1953, p. 240)

ساعد قرار المحكمة العليا شركة ستنادرد اويل الذي نص على ان التصنيع ليس تجارة بين الولايات ، ومن الممكن استحواذ شركة على مصانع منافسة في ولايات اخرى ما لم تضعها الولايات تحت حظر قانون شيرمان (Salinger، 2005 ، صفحة 43) ، قام محامي الشركة صموئيل دود بتنظيم عملية الدمج تحت شركة قابضة واحد ولكون احكام التنظيم الجديد للشركة يتطلب تصويتاً ايجابياً من قبل حاملي ثلثي الاسهم ، واستبدال حاملي شهادات الائتمان باسهم في الشركات العشرين بما في ذلك جيرسي ستنادرد لتثبيتها في اسهم الشركة الجديدة ، استمرت عملية تبادل الشهادات للاسهم وعندما تم التأكد من أن العدد المطلوب من الاسهم تم ادخاله بشكل قانوني في دفتر الشهادات ، اصدر مديرو جيرسي ستنادرد في العاشر من تموز 1899 دعوتهم لعقد أجتماع خاص للمساهمين في نيويورك للتصويت على القرار الجديد (Allan Nevlins, 1953, p. 241) .

تم عقد الاجتماع في الرابع عشر من تموز 1899 ، وتم التصويت بالموافقة على التغييرات في الميثاق وحضر الاجتماع واحد وتسعون مساهماً مثلوا (67،631) سهماً ، تمت زيادة رأس مال الشركة من (10،000،000) دولار الى (110،000،000) مقسمة على (1،000،000) سهم من الاسهم العادية (100،000) سهم مفضل بنسبة 6 % ، بقيمة اسمية قدرها (100) دولار للسهم الواحد ، تم تبادل الاسهم وتحويل الاسهم العادية القديمة لشركة جيرسي ستنادرد الى (100،000) من الاسهم المفضلة المذكورة في الميثاق المعدل الى جانب

اسهم الشركات التسعة عشر الاخرى باسهم نيوجيرسي ستنادرد ، كانت جميع التبادلات على اساس تناسبي ، لتسهيل نقل وتصفية الصندوق الاسئتماني (Hedy & Hedy, 1955) .

من خلال جعل شركة جيرسي ستنادرد هي الاساس القانوني للشركة القابضة الجديدة التي تمتلك أحدى وأربعين شركة، قام كبار مديري ستاندرد أويل بجعل تلك الشركة رئاسة لإمبراطورية نفطية حقيقية ، كانت مجموعة ستاندرد أويل مجموعة واسعة وكبيرة تشمل مواقع إنتاج وتخزين ونقل وتكرير وتسويق البترول ومشتقاته ، اظهرت الحسابات الموحدة للمجموعة بأكملها نهاية عام 1899 أصولًا بلغت قيمتها (294.800.234) دولار (Hedy & Hedy, 1955) .

كانت مسؤولية توجيه العدد الكبير من المؤسسات المتمركزة في شركة ستنادرد اويل نيوجيرسي تقع على عاتق مجلس الادارة ، الذي تم زيادة عدد اعضائه بموجب الميثاق المعدل في التاسع عشر من تموز 1899 من تسعة الى ثلاثة عشر عضواً ، وقسم المجلس الى ثلاث فئات : كبار المستثمرين الذين لهم اغلبية الاسهم والسيطرة على ادارة القرارات المهمة ، كبار الملاك واصلوا نشاطاتهم بمجلس الادارة بدرجات متفاوته ، الرجال الذين لديهم سنوات خدمة طويلة ومعرفتهم المتخصصة في مجال البترول وتكريره وقدراتهم الخاصة بإدارة الشركات على الرغم من امتلاكهم اسهم قليلة في الشركة (Hedy & Hedy, 1955) .

الخاتمة

تعد شركة ستاندرد أويل الامريكية من أهم الشركات النفطية التي كان لها تأثير واضح في الصناعة النفطية منذ تأسيسها عام 1863 برئاسة جون روكفلر ، إذ فرضت سيطرتها على جميع جوانب صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتطورت بسرعة وبمدة قصيرة ، مما مكنها من مد نفوذها للولايات الأمريكية جميعها ، فضلاً عن بعض دول القارة الامريكية ، وايضاً شمل نشاطها بعض دول القارة الاوروبية وبعض دول قارتي أسيا وافريقيا .

ومما يسجل لشركة ستاندرد أويل الأمريكية حسن تنظيمها وكفاءة قادتها الذين سعوا بكل الاشكال لتحقيق التكامل في المجال النفطي في الولايات جميعها ، لذلك كانوا يقومون بزيادة رأس مال الشركة بين مدة واخرى ولم يتحقق ذلك إلا بالاستعانة بشركاء مناسبين لهم القدرة المالية لتوسيع نشاط الشركة ، للقيام بإعمال كبيرة وذات أهمية بدلاً من اقتصارهم على الاعمال الصغيرة ، حتى اصبحت مصفاة كليفلاند التابعة للشركة من أهم وأكبر المصافي إنتاجاً في المنطقة ، إذ قدر انتاجها وقتها من (500 – 1500) برميل من النفط المكرر في الولايات المتحدة الأمريكية بأكملها ، مما ادى ذلك لتوسيع نشاطها ليشمل الولايات جميعها ، وبالتالي زيادة رأس مالها المتمثل بزيادة عدد المساهمين ، وتأسيس الشركة المساهمة في العاشر من تموز 1870 ، ورغم المنافسة القوية مع الشركات الاخرى ، إلا أن شركة ستاندرد أويل طورت وضعها وأعمالها وبدأت تدخل

تصنيع المنتجات النفطية ، فضلاً عن لجؤها لتوظيف أفضل الكيميائيين لابتكار طرق جديدة للاستفادة من النفط ومشتقاته لأبعد حد .

ونتيجة لتوسعها وزيادة سيطرتها على المجال النفطي ، ظهرت المطالبات الشعبية للحكومة لأصدراها تشريعات تحد من احتكار الشركات عموماً ، وشركة ستاندرد أويل خاصة ، ونتيجة للمطالبات المتكررة والمتزايدة استجابت الحكومة لهم واصدرت قانون التجارة بين الولايات عام 1887 ، والذي ألغت فيه تمييز النقل بالسكك الحديد بين الشركات ، وأنشأت لجنة التجارة بين الولايات لمراقبة عمل تنفيذ القانون ، ولم يقتصر الامر على هذا القانون فقط ، بل شرعت قوانين عدة لاحقاً أهمها قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار في الثاني من تموز 1890 الذي قيد التجارة بين الولايات ، ومنع الشركات من أي محاولة للاحتكار في أي فرع من فروع التجارة والصناعة في البلاد

وجدير بالذكر ، أن قانون شيرمان أستغل بالضد من شركة ستاندرد أويل ،إذ أقام المدعي العام لولاية أوهايو دعوى قضائية ضدها بحجة انتهاكها للقانون ، وربح الدعوى ضدها مما ادى لفصل جميع الشركات المرتبطة بشركة ستاندرد أويل في ولاية أوهايو ، فما كان منها الا نقل مقرها الى ولاية نيوجيرسي ، وأسست في العام 1899 شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي القابضة ، وأعادت تنظيم باقي الشركات التابعة لها وعملت في الوقت نفسه على تحصين نفسها قانونياً

المصادر

Congressional Record PROCEEDINGS AND DEBATES OF THE FIRST SESSION 92 CONGRESS VOL.117 PART17. (1971). WASHINGTON: UNITED STATES GOVERNMENT PRINTING OFFICE.

Allan Nevlins, S. i. (1953). Rockffeller Industrialist and Philanthropist , vol.I , Charles Scribner's Sons. NewYork.

Allan Nevins, J. D. (1940). the heroic age of American enterprise , vol.1. New York : Charles Scribner Sons.

Bliss, W. D. (1897). The Encyclopedia of Social Reform. NewYork: FUNK & WAGNALLS COMPANY .

Boorstin, D. J. (1973). The Americans: The Democratic Experience. NEW YORK: vintage Books.

Brad Matsen. (2011). Death and Oil: A True Story of the Piper Alpha Disaster on the North Sea. New York: Pantbeon Books.

Churella, A. J. (n.d.). The Pennsylvania Railroad: Building an Empire 1846-1917 , vol.1. University of Pennsylvania Press , Pennsylvania.

COMMISSION, I. (n.d.). PRELIMINARY REPORT ON TRUSTS AND INDUSTRIAL COMBINATIONS TOGETHER WITH TESTIMONY REVIEW OF EVIDENCE CHARTS SHOWING EFFECTS OF PRICES AND TOPICAL DIGEST ,vol.1, OF THE COMMISSION'S REPORTS. WASHINGTON: GOVERNMENT PRINTING OFFICE.

Davies, J. E. (1916). Trust Laws and Unfair Competition. WASHINGTON : GOVERNMENT PRINTING OFFICE

Edward N. Akin, F. (1992). Rockefeller partner and Florida Barron . Miami : University Press of Florida .

EXECUTIVE DOCUMENTS, A. R. (1871). MADE TO THE FIFTY-NINTH GENERAL ASSEMBLY OF THE STATE OF OHIO , AT THE SESSION COMMENCING JANUARY 3 , 1871 , PART 1 , , , , p.105 . STATE PRINTERS : COLUMBUS : Un NEVINS & MYERS.

Flynn, J. T. (2007). God's Gold: The Story of Rockefeller and His Times. Alabama : The Ludwig von Mises institute .

Hamor, R. F. (1916). The American Petroleum Industry , vol.1 , , In. NewYork : McGraw-Hill Book Company .

Harold F. williamson, A. R. (1959). The American petroleum industry , The Age of illumination 1859 - 1899. Washington : Northwestern University Press Evanston .

Jensen, a. (2020). Stories that Changed America: Muckrakers of the 20th Century. New York : Seven Stories Press .

John D. Rockefeller Grant Segall. (2001). Anointed with Oil. New York: Oxford University Press.

John K. Winkler, J. D. (2007). A Portrait in Oils , Cosimo Classics. NewYork.

Magazine, M. (1903). ILLUSTRATED Published monthly , vol.xx. The S.S. McClure co , New York & London.

magazine, T. N. (1902). An Illustrated Monthly, New Series Vol 26 . Washington : Boston Mass America Company Publishers .

Martin, S. W. (2010). Florida's Flagle. Georgia : University of Georgia Press .

Matthew Josephson, T. R. (1995). A Harvest book . NEW YORK : Harcourt INC .

Maxine N. Lurie، Richard F. Veit, N. J. (2012). A History of the Garden State. New Jersey : Rutgers University Press .

McElroy, M. B. (2010). Energy Perspectives, Problems, and Prospects. NewYORK : Oxford University Press

Murphy-Lupo, S. (2016). All Aboard!A History of Florida's Railroads. Connecticut : Globe Pequot .

Newton Copp، Andrew Zanella, I. a. (1993). Risk: Case Studies in Science and Technology. Massachusetts: The MIT Press.

NEWTON, J. (1879). HISTORY OF VENANGO COUNTY PENNSYLVANIA, AND INCIDENTALLY OF PETROLEUM, TOGETHER WITH ACCOUNTS OF THE EARLY SETTLEMENTS AND PROGRESS OF EACH TOWNSHIP BOROUGH AND VILLAGE . OHIO : PUBLISHED BY JA CALDWELL .

ORTH, S. P. (1910). A History of Cleveland, Ohio , vol.1, THE S.J. CLARKE PUBLISHING CO. CHICAGO-CLEVRLAND.

Peterson, D. R. (2013). Allegheny City : A History of Pittsburgh's North Side. Pennsylvania: University of Pittsburgh Press.

Record, C. (1924). PROCEEDINGS AND DEBATES OF THE FIRST SESSION OF THE SIXTY EIGHTH CONGRESS OF THE UNITED STATES OF AMERICA AND INDEX VOLUME LXV PART WASHINGTON GOVERNMENT PRINTING OFFICE. 4 FEBRUARY 26 TO MARCH 14 1924.

Robin W. Winks, L. S. (1997). Catalyst For Conservation. California : Island Press.

Salinger, L. M. (2005). Encyclopedia of White-Collar & Corporate Crime , vol.1 . London : Sage Publications

.Spellane, P. (2022). Chemical and Petroleum Industries at Newtown Creek: History and Technology. New york : Springer Nature .

States, D. o. (1909). Supreme Court of the State of Ohio , , V. Standard Oil Company of New Jersey VS THE UNITED STATES. Petitioner: Transcript of Record Filed .

Tarbell, I. M. (1904). The History of the Standard Oil Company. NEW YORK : MCLURE , PHILLIPS & CO .

Wilson, J. (2003). Globalization and the Limits of National Merger Control Laws. Netherland : Kluwer International Law .

Wyn Derbyshire, S. T. (2008). Henry Ford and Joseph P Kennedy , Spiramus Press. London .